الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : 2026/2/24
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : 2026/4/30
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ النشر : 2026/6/30

تحديات بناء السلام في قارة أفريقيا بعد عام ٢٠٠٣ - السودان انموذجاً

Challenges of peacebuilding in Africa after 2003: Sudan as a case study

م.م. رعد خضير صليبي
Raad Khudair Salibi Assistant Lecturer
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies
raad.k@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

تحديات بناء السلام في قارة أفريقيا بعد عام ٢٠٠٣ – السودان انموذجاً

م.م. رعد خضير صليبى

ملخص البحث :

تواجه قارة أفريقيا منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحديات متزايدة في مجال بناء السلام، نتيجة لتراكم النزاعات المسلحة، وضعف المؤسسات، وتداخل العوامل السياسية والاقتصادية والعرقية ، بعد عام 2003 شهدت القارة العديد من المبادرات الرامية لتحقيق الاستقرار، إلا أن أغلبها اصطدم بمعوقات داخلية وخارجية حدّت من فاعليتها، تُعد الحالة السودانية نموذجاً معبّراً عن هذه التحديات، حيث تعاقبت اتفاقيات السلام دون الوصول إلى تسوية نهائية وشاملة ، وتتراوح العوامل المؤثرة بين النزاعات الإثنية، وضعف العدالة الانتقالية، والتدخلات الإقليمية والدولية، مما أدى إلى هشاشة الاستقرار السياسي والاجتماعي ، وتُبرز التجربة الأفريقية الحاجة إلى مقاربات أكثر شمولاً وتكاملاً تراعي خصوصيات السياقات المحلية وتسعى إلى معالجة جذور النزاعات لا مظاهرها فقط.

الكلمات المفتاحية : السلام ، أفريقيا ، السودان ، النزاعات ، العدالة الانتقالية ، الاستقرار ، ما بعد الصراع

Abstract:

Since the beginning of the 21st century, the African continent has faced increasing challenges in the field of peacebuilding, due to the accumulation of armed conflicts, institutional weakness, and the interplay of political, economic, and ethnic factors, After 2003 the continent witnessed numerous initiatives aimed at achieving stability; however, most of them were hindered by internal and external obstacles that limited their effectiveness, The case of Sudan stands as a representative example of these challenges, where successive peace agreements failed to result in a comprehensive and lasting settlement. The influencing factors range from ethnic conflicts and weak transitional justice mechanisms to regional and international interventions, all of which have contributed to

political and social instability, The African experience highlights the need for more integrated and comprehensive approaches that take into account the specificities of local contexts and seek to address the root causes of conflicts rather than merely their manifestations.
Keywords: Peace – Africa – Sudan – Conflicts – Transitional Justice – Stability – Post-conflict.

المقدمة:

شهدت قارة أفريقيا على مدار العقود الماضية موجات متتالية من النزاعات المسلحة والحروب الأهلية، التي خلفت آثاراً مدمرة على البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لعدد من دولها ، وقد تميزت هذه النزاعات بتعقيدها وتعدد أبعادها، إذ لم تكن محصورة في الصراع المسلح فحسب، بل ارتبطت بعوامل أثنية وطائفية واقتصادية وتاريخية عمّقت من حدة الأزمات وعرقلت جهود التسوية ، وبرغم الجهود المتواصلة من قبل المنظمات الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فإن مسارات بناء السلام لا تزال تواجه تحديات جذرية تحول دون تحقيق الاستقرار المستدام، ومنذ عام 2003 دخلت أفريقيا مرحلة جديدة من محاولات إعادة بناء السلام بعد أن بلغت النزاعات ذروتها في بعض المناطق، لا سيما في السودان، وجنوب السودان، والصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي ، ورغم توقيع العديد من اتفاقيات السلام، فإن النتائج على أرض الواقع كانت محدودة في كثير من الحالات ، ذلك أن الغالبية العظمى من هذه الاتفاقيات لم تعالج الأسباب العميقة للصراع، مثل الإقصاء السياسي، وغياب التنمية المتوازنة، والتمييز الاجتماعي، واستغلال الموارد، مما أدى إلى تجدد النزاعات بعد فترات من الهدوء النسبي، وتُعد الحالة السودانية من أبرز الأمثلة التي تعكس طبيعة التحديات التي تواجه بناء السلام في القارة، فقد مر السودان بتحولات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة منذ مطلع الألفية، بدأت باتفاقية نيفاشا عام

2005، مروراً بانفصال جنوب السودان في 2011، وصولاً إلى الحراك الشعبي في 2019 وما تبعه من ترتيبات انتقالية، إلا أن هذه التحولات لم تسهم في بناء نظام سياسي مستقر، بل كشفت عن هشاشة البنى المؤسسية، وعمق الانقسامات الداخلية، واستمرار تدخل القوى الإقليمية والدولية في الشأن السوداني.

أهمية البحث: تُعد قضايا السلام والاستقرار من أبرز التحديات التي تواجه القارة الأفريقية في القرن الحادي والعشرين، خصوصاً في ظل تنامي النزاعات المسلحة وتكرار إخفاق التسويات السياسية ، ويتعاظم الاهتمام بتحليل العوامل التي تعيق بناء السلام المستدام، لا سيما في الدول التي شهدت تحولات سياسية وأمنية كبيرة ، وتكتسب أهمية خاصة دراسة النماذج التي تمثل حالات معقدة مثل السودان، لما توفره من دروس معمّقة حول طبيعة الصراعات، وحدود التدخلات الإقليمية والدولية، ومدى فعالية آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، كما تسهم هذه المقاربات في تطوير الفهم النظري والعملي لمسارات ما بعد النزاع، وإبراز الحاجة إلى استراتيجيات شاملة تتجاوز الحلول الأمنية السطحية، وتؤسس لسلام يقوم على العدالة والتنمية والمشاركة السياسية الفاعلة ، ويُعد الاهتمام بتجارب أفريقيا في هذا السياق ضرورة علمية وسياسية لفهم البيئة المعقدة التي تعمل فيها جهود حفظ السلام، ولإعادة النظر في نماذج التسوية المعتمدة ومدى ملاءمتها للسياقات المحلية.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في تعدّد العوامل التي تعيق عملية بناء السلام في أفريقيا، لا سيما في السودان، مما يؤدي إلى فشل العديد من الاتفاقيات في تحقيق الاستقرار المطلوب. ويتجلى ذلك في ضعف المؤسسات، وتفاقم النزاعات الداخلية، وغياب العدالة الانتقالية، والتدخلات الأجنبية. ومن هنا، تطرح الدراسة

سؤالاً رئيسياً: ما هي أبرز التحديات التي تواجه بناء السلام في السودان بعد عام 2003، وكيف تعكس هذه التحديات المشهد الأوسع لبناء السلام في أفريقيا؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من أن غياب بيئة سياسية ومؤسسية مستقرة استمرار النزاعات الداخلية، يعرقل جهود بناء السلام في السودان، ويُعد مؤشراً على محدودية النماذج الأفريقية في معالجة ما بعد النزاعات ، كما تُفترض أن الآليات الدولية والإقليمية لم تكن فاعلة بما فيه الكفاية، نتيجة لغياب الرؤية الموحدة، وضعف التنسيق، واعتماد حلول مؤقتة لا تعالج جذور الصراعات.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل الحالة السودانية ضمن السياق القاري لبناء السلام ، كما يوظّف المنهج التاريخي لفهم تطورات النزاع في السودان، والمنهج الوصفي لتشخيص التحديات التي واجهت عمليات السلام.

المحور الاول : مفهوم بناء السلام

يحمل مفهوم بناء السلام أبعادًا متعددة تعكس إدراكًا متزايدًا من قبل الدول والأفراد لأهمية الانتقال من حالات الصراع والعنف إلى أوضاع يسودها الأمن والاستقرار والإصلاح، بما يسهم في تعزيز السلم المجتمعي والدولي ، وتُعد جهود بناء السلام إحدى الركائز الأساسية التي تسعى إليها الإنسانية، نظرًا لما تتركه النزاعات من آثار مدمرة على المجتمعات ، ويُنظر إلى تحقيق السلام كغاية مشتركة تسعى إليها مختلف الأمم، لا سيما تلك التي عانت من الحروب والاضطرابات وغياب مظاهر العدالة ، ومن هنا فإن الاهتمام بتكريس ثقافة السلام والعمل على تحقيقه يُعد هدفًا إنسانيًا نبيلًا، يتجاوز كونه خيارًا سياسيًا ليصبح طموحًا عالميًا تتشارك في السعي إليه مختلف الشعوب والأنظمة.

أولاً: التعريف اللغوي:

يتكوّن مصطلح "بناء السلام (Peace Building) "من كلمتين أساسيتين هما "البناء" و"السلام" ، ويُشير "البناء" لغويًا إلى ما يُشيَّد ويُقام، مثل بناء بيت أو منشأة، ويُستخدم أيضًا في اللغة العربية للإشارة إلى ثبات الكلمة في النحو دون تغيير في حركاتها الإعرابية، أما من حيث الاشتقاق، فـ"البناء" يدل على التشييد والتركيب والهيئة الناتجة من ترتيب الحروف والحركات[1] .

أما "السلام"، فيحمل دلالات متعددة، منها البراءة من العيوب، والصحة، والعافية، والطمأنينة، وهو ضد الحرب والعنف ، كما ترتبط الكلمة في السياق الديني الإسلامي بمعانٍ راسخة، حيث يُعدّ السلام من المبادئ الجوهرية في العقيدة الإسلامية، ويُعبّر عن نهج التعايش الإنساني القائم على المحبة والرحمة والاحترام المتبادل، ويُنظر إلى الإسلام كدين يُعلي من قيمة السلم بوصفه وسيلة للتقارب بين الشعوب ونبذ العنف[2] .

ثانياً: التعريف الاصطلاحي:

يتباين تعريف السلام في الاستخدام الاصطلاحي تبعًا للسياقات الزمانية والوظيفية التي يظهر فيها، فتعريفه يتأثر بطبيعة المرحلة التي يُطرح فيها، وبالظروف التي ترافق نشأته ، ويُفهم السلام غالبًا على أنه نقيض الحرب والفوضى، وتنشط مفاهيمه كلما اندلع نزاع مسلح، حيث تبرز الحاجة إلى تهدئة التوترات، ثم البحث عن تسويات دائمة[3] .

أما "بناء السلام"، فهو عملية شاملة وطويلة الأمد، تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وضمان عدم تكرارها ، وتبدأ هذه العملية عادةً بوقف إطلاق النار، ثم تسوية النزاع عبر الحوار، فالعمل على إعادة بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لضمان استقرار دائم[4] .

ويُشار إلى أن الملامح الأولى لمفهوم بناء السلام بدأت تتبلور بوضوح بعد الحرب العالمية الأولى، ولا سيما في إطار "نقاط ويلسون الأربع عشرة"، التي كانت تهدف إلى تحقيق سلام دائم قائم على تسويات عادلة ، وقد ركّزت تلك الرؤية على تجنب تكرار الصراعات عبر إرساء نظام دولي أكثر عدالة، يقوم على احترام القانون، وحل النزاعات سلميًا، وتعزيز التعاون بين الدول[5] .

تُعد خطة السلام التي طرحها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي عام 1992، والمعروفة باسم *"أجندة السلام"* ، محطة مفصلية في بلورة رؤية متكاملة للأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين. فقد قدّم من خلالها تصورًا استراتيجيًا لمراحل التعامل مع النزاعات، ابتداءً من الدبلوماسية الوقائية، مرورًا بصنع السلام، ثم حفظ السلام، وصولًا إلى بناء السلام كمرحلة متقدمة تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ومنع تجددها[6] .

ويُعرّف بناء السلام في هذا السياق بأنه سلسلة من الإجراءات المؤسسية والمجتمعية التي تُتخذ بعد توقف الأعمال العدائية، بهدف دعم الاستقرار وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، سواء كان ذلك من خلال جهود جماعية أو عبر سلطات تمثل القانون والمجتمع. ويختلف مدى تأثير بناء السلام تبعًا للطرف المستفيد منه، سواء كانوا أفرادًا أو جماعات أو دولًا، إلا أن الغاية المشتركة تظل في تحقيق السلام المستدام ،وقد بيّن بطرس غالي في تقريره أن المقصود بـ"بناء السلام بعد انتهاء النزاع" هو مجموعة الإجراءات التي تُتخذ لتعزيز السلم ومنع تجدد العنف المسلح، وهو ما يتطلب إعادة هيكلة المؤسسات، وإشاعة ثقافة التسامح، وإرساء قواعد المصالحة الوطنية [7] .

كما يقدّم الباحث Roland Paris تعريفًا مشابهًا، حيث يرى أن بناء السلام هو "مجموعة الإجراءات التي تُتخذ بعد انتهاء النزاع أو الحرب الأهلية بهدف تعزيز

وتقوية السلام، ومنع العودة إلى القتال"، ويؤكد على أن هذا المسار يتطلب نشر عناصر مدنية وعسكرية من وكالات دولية متعددة، ضمن إطار واضح من الوصاية والمسؤولية الدولية لضمان نجاح المرحلة الانتقالية[8] .

ويمكن القول تمر عملية بناء السلام في الدول الخارجة من النزاع بعدة مراحل متتابعة، تبدأ بمنع تجدد الصراع عبر آليات الحماية والردع، تليها مرحلة المصالحة التي تهدف إلى ترميم العلاقات المجتمعية، وتعزيز الثقة، ثم تأتي مرحلة إعادة بناء المؤسسات التي تركز على دعم الحكم الديمقراطي، وإنشاء بيئة تشريعية وإدارية قادرة على دعم السلام على المدى الطويل.

المحور الثاني: معوقات بناء السلام في أفريقيا

لا يقتصر بناء السلام في أفريقيا على توقيع الاتفاقيات أو إيقاف القتال، بل يرتبط بقدرة الدول على معالجة الأزمات العميقة التي تغذي النزاعات، وفي هذا السياق تواجه القارة مجموعة واسعة من المعوقات التي تعرقل الوصول إلى تسويات مستقرة، فمن جهة تعاني العديد من الدول من هشاشة مؤسساتها وضعف قدرتها على فرض القانون وتحقيق العدالة، إلى جانب الانقسامات العرقية والأثنية التي تغذي الصراع، ومن جهة أخرى تسهم التدخلات الإقليمية والدولية وتضارب المصالح بين القوى الكبرى في تعقيد مسارات التسوية، وتُظهر التجربة السودانية بوضوح كيف أن هذه التحديات المتشابكة تجعل عملية بناء السلام مساراً طويلاً ومعقداً يتطلب حلولاً شاملة تتجاوز المعالجات السطحية.

1- ضعف مؤسسات الدولة:

تُعد معضلة بناء الدولة الوطنية من أبرز تحديات القارة الافريقية وخصوصاً بعد استقلال دولها، اذ وجدت الدول الناشئة نفسها أمام مؤسسات هشة غير قادرة على فرض الاستقرار، وتباينت التفسيرات لهذه الأزمة؛ فهناك من يعزوها إلى

ضعف البنية الداخلية وغياب مقومات الدولة الحديثة، فيما يربطها آخرون بانتشار التمرد وظهور "دول الأمر الواقع" التي نافست السلطة المركزية، بينما يرى اتجاه ثالث أن الدولة في إفريقيا لم تنشأ كتطور اجتماعي تاريخي كما في الغرب، بل جاءت كواقع مفروض، مما أفرز دولاً رخوة تحكمها الولاءات القبلية والدينية أكثر من القيم الوطنية، ولقد شكّل الاستعمار عاملاً حاسماً في تكريس الأزمة، إذ رسم حدوداً سياسية بلا اعتبار للتجانس الاجتماعي، فخلف تناقضات حادة انعكست على بنية الدولة بعد الاستقلال، وأسهم الولاء القبلي في إشعال حروب أهلية مدمرة، كما في رواندا (1990–1994) والكونغو الديمقراطية، ونتيجة لذلك ظلت العلاقات بين الجماعات محكومة بالتماس لا بالاندماج، وغابت الأهداف الوطنية المشتركة، في ظل مؤسسات ضعيفة واستمرار الوصاية الدولية، وهو ما عمّق مأزق الدولة الوطنية وأعاق جهود بناء السلم في القارة[9] .

أظهرت تقارير الأمم المتحدة، ولا سيما تلك الصادرة عن بعثة اليوناميد والتقارير الدورية المرفوعة إلى مجلس الأمن، صورة عامة لضعف مؤسسات الدولة السودانية بعد عام 2003، فقد بيّنت هذه الوثائق أن الحكومة في الخرطوم لم تكن قادرة على فرض سيادتها على إقليم دارفور وأجزاء واسعة من جنوب كردفان والنيل الأزرق، وأن أجهزتها الأمنية عجزت عن حماية المدنيين أو السيطرة على النزاعات المحلية المتكررة، هذا الضعف دفع بالأمم المتحدة إلى تبرير نشر قوات حفظ السلام في الإقليم، إذ اعتُبر وجودها ضرورياً لتعويض قصور الدولة في توفير الأمن، خصوصاً في ظل انتشار الميليشيات والجماعات المسلحة التي ملأت الفراغ ونافست سلطة المركز، وأبرزت التقارير أن هذا العجز انعكس مباشرة على الأوضاع الإنسانية، وأدت النزاعات إلى نزوح مئات الآلاف من السكان، الأمر الذي جعل المنظمات الدولية هي الجهة الأساسية لتقديم المساعدات والخدمات بدلاً

من مؤسسات الدولة، وإلى جانب ذلك، أشارت التقارير إلى أن غياب الدولة القوية فتح الباب أمام تدخلات إقليمية ودولية متزايدة، سواء عبر الدعم العسكري والسياسي لبعض الأطراف أو من خلال تدخل المنظمات الإنسانية، بهذه الصورة، قدّمت تقارير الأمم المتحدة دليلاً موثقاً على أن هشاشة مؤسسات الدولة السودانية كانت عاملاً مركزياً في استمرار النزاعات وإعادة إنتاجها[10].

2- النزاعات الأثنية والعرقية:

تُعد الانقسامات الأثنية والعرقية من أبرز التحديات الداخلية التي تواجه عملية بناء السلام في أفريقيا، تُعتبر مشكلة التشظي والانقسامات الهوياتية داخل المجتمعات الإفريقية أحد أبرز التحديات التي تواجه الأمن المجتمعي في القارة. ورغم أن هذه الانقسامات لا تؤدي بالضرورة إلى صراعات مسلحة أو مطالب انفصالية متكررة، إلا أنها تتيح أحيانًا فرصًا لاستغلالها من قبل مصالح متضاربة، في كثير من الحالات، تظهر الصراعات على شكل نزاعات عرقية أو دينية، وتُستَخدم البعد الديني أو العرقي لتنظيم الجماعات المتصارعة، وليس كسبب أصيل للنزاع، وغالبًا ما تكون هذه الحروب الأهلية مدفوعة بالصراع على الموارد الأساسية مثل الأراضي الزراعية والرعي والمياه، وينطبق ذلك على ما شهدته منطقة الحزام الأوسط في نيجيريا لعام 2018، إذ تحولت هذه المنطقة الواقعة بين الشمال والجنوب إلى بؤرة نزاع نتيجة تصاعد المواجهات بين الرعاة، الذين يشكل المسلمون أغلبهم، والمزارعين الذين تشكل المسيحيون أغلبهم، بما يعكس تأثير ذلك على الموارد والاستقرار المحلي، مع قرب هذه المنطقة من العاصمة أبوجا[11] .

مثلاً في السودان أسهمت الانقسامات العرقية والأثنية في إذكاء الصراع في إقليم دارفور وغيره، إذ استُغلت هذه الانقسامات من قبل النخب السياسية كوسيلة لتحقيق مكاسب آنية، الأمر الذي جعل من الهوية أداة لتأجيج النزاعات، مما يؤدي

هذا الواقع إلى إضعاف فرص المصالحة الوطنية، إذ تبقى المكونات الاجتماعية متناحرة ومتنافرة بدلاً من أن تعمل معاً في إطار وطني شامل[12] .(وليد 2023، 255-260)

3- غياب العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية:

يُعد غياب آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية من أبرز العوامل التي تعيق بناء السلام المستدام في إفريقيا. فعدم وجود مؤسسات قوية وموثوقة لتسوية النزاعات السابقة وتحقيق المحاسبة على الانتهاكات يزيد شعور الجماعات المتضررة بالظلم ويعزز دائرة العنف المتكرر. كما يؤدي غياب المصالحة الشاملة إلى استمرار الانقسامات السياسية والاجتماعية ويُضعف الثقة بين مكونات المجتمع، مما يقلص فرص الاستقرار الدائم، كما ظهر بوضوح في السودان بعد النزاعات في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق ولم تُفعّل في السودان آليات العدالة الانتقالية بشكل حقيقي، إذ اقتصرت معظم الجهود على تسويات سياسية مؤقتة لم تلامس جذور الأزمة، نتيجة لذلك بقيت الانتهاكات دون معالجة، مما أدى إلى فقدان الضحايا لثقتهم في الدولة ومؤسساتها، كما عزز بيئة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي[13] .

4- التنمية غير المتوازنة وتوزيع الموارد:

تلعب الموارد الطبيعية دوراً مزدوجاً في الاستقرار والأمن الداخلي، إذ يمكن أن تصبح مصدر صراع إذا لم تُدار بشكل عادل أو إذا كانت الدولة غير قادرة على استثمارها بكفاءة، وتظهر التجارب أن الحد من البطالة والتحكم في معدلات النمو السكاني يمثلان عنصرين أساسيين لتخفيف احتمالية النزاعات، كما أن توزيع الإيرادات المستمدة من الموارد بطريقة منصفة بين مختلف فئات المجتمع يساهم في تعزيز السلم الاجتماعي، وتعاني معظم الدول الإفريقية من اقتصادات محدودة

التنوع تعتمد على الزراعة والموارد الأولية، مع ضعف في الصناعة ونقص في التخطيط الاقتصادي، ما يجعلها أكثر عرضة للصراعات المحلية، كما يضاعف غياب فعالية السياسات العامة وضعف المؤسسات من احتمالات العنف الاجتماعي، لذلك، يظل النظام السياسي والممارسات الإدارية المتعلقة بالموارد محورياً في ضبط مستوى العنف داخل المجتمع، إذ يمكن للإدارة الرشيدة للموارد أن تقلل من الصراعات، في حين يؤدي الفشل في استغلالها وتوزيعها إلى تفاقم النزاعات وانعدام الاستقرار [14] .

اما في الحالة السودانية كان لعدم التوازن في التنمية بين المركز والأطراف دور بارز في تأجيج النزاعات، خصوصاً في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، إذ تركزت السلطة والثروة في العاصمة والمناطق القريبة منها، فيما عانت الأطراف من الإقصاء السياسي والإهمال التنموي، وقد أسهم هذا التفاوت في إعادة إنتاج الأزمات، وأصبح عاملاً رئيسياً في فشل اتفاقيات السلام المتعاقبة [15] .

الجدول رقم (1) أبرز معوقات بناء السلام في أفريقيا (السودان انموذجاً)

ت	التحدي	الوصف	السودان
1	ضعف مؤسسات الدولة	عدم قدرة الدولة على فرض القانون، حماية المدنيين، وإدارة النزاعات، مع وجود هياكل ضعيفة أو رخوة	السودان بعد 2003: عدم قدرة الحكومة على السيطرة على دارفور، جنوب كردفان، النيل الأزرق؛ الاعتماد على اليوناميد وقوات حفظ السلام
2	النزاعات الإثنية والعرقية	الانقسامات بين المجموعات العرقية والدينية، واستغلال الهوية لأغراض سياسية، تؤدي إلى صراعات على الموارد	دارفور: صراع بين العرب والقبائل الأفريقية الأصلية؛ شمال ووسط نيجيريا: صراعات بين المزارعين والرعاة
3	غياب العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية	عدم وجود مؤسسات أو آليات لمحاسبة الانتهاكات السابقة أو تحقيق مصالحة شاملة	السودان: بعد اتفاقيات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، اقتصرت الجهود على تسويات سياسية مؤقتة دون معالجة الانتهاكات
4	التنمية غير المتوازنة وتوزيع الموارد	التركيز على مناطق معينة وإهمال أخرى، وعدم توزيع الإيرادات بطريقة عادلة، ما يزيد من حدة الصراعات	السودان: التركيز على الخرطوم والمناطق القريبة منها، إهمال دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، إعادة إنتاج النزاعات

الجدول من اعداد الباحث

المحور الثالث: آفاق واستراتيجيات تعزيز بناء السلام في أفريقيا

اولا: الدور الاقليمي والدولي : يلعب الدور الإقليمي والدولي دورًا حاسمًا في تعزيز المساعي الرامية إلى منع نشوب النزاعات ودعم جهود بناء السلام، إضافة إلى المساهمة في تحقيق العدالة وتحسين سبل العيش للشعوب الإفريقية، ومواجهة انتشار العمليات المسلحة والتهديدات الإرهابية ، فقد كشف تقرير الإرهاب العالمي لعام 2024 أن خمس دول إفريقية تصدرت قائمة الدول الأكثر تأثرًا بالهجمات الإرهابية عالميًا كما هو موضح بالجدول رقم (2) ، وتبرز هذه الإحصاءات أهمية العمل الجماعي في القارة الإفريقية لمواجهة الأزمات، سواء من خلال مكافحة الإرهاب أو التصدي لظاهرة تغير المناخ التي تزيد من حدة الصراعات، بالإضافة إلى تعزيز بناء السلام، وقد تبنت العديد من الدول الأفريقية آليات مبتكرة في هذا السياق، مثل المصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية، وتطوير المؤسسات الديمقراطية، كما يبرز دور المنظمات الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، في تعزيز الاستقرار وإرساء أسس السلام المستدام في القارة[16] .

جدول رقم (2) الدول الاكثر تأثراً بالهجمات الارهابية في العالم لعام 2024

ت	الدولة	التسلسل
1	بوركينا فاسو	المرتبة الاولى
2	مالي	المرتبة الثالثة
3	الصومال	المرتبة السابعة
4	نيجيريا	المرتبة الثامنة
5	النيجر	المرتبة العاشرة

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

Global Terrorism Index 2024, The Institute for Economics & Peace (IEP), Feb 2024.

فكانت هنالك العديد من المساهمات الناجحة في بناء السلام داخل القارة الإفريقية من ابرزها :

1. **اتفاقية السلام في جنوب السودان:** رغم استمرار بعض التحديات الأمنية والسياسية، تُعتبر اتفاقية السلام المعروفة (اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان) في عام 2018 بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة نموذجًا مهمًا على قدرة المفاوضات الإقليمية والدولية على إحداث تقدم ملموس في بناء السلام، فقد ساهمت الاتفاقية في خفض مستوى العنف، وإتاحة فرص الحوار السياسي بين الأطراف المتنازعة، بالإضافة إلى إعادة دمج القوات المتمردة في المؤسسات الرسمية، كما عززت هذه الاتفاقية من دور الاتحاد الإفريقي وإيغاد (IGAD) كوسطاء محايدين [17]،ما أتاح بيئة ملائمة لمراقبة تنفيذ بنود الاتفاق وإعادة الثقة بين المجتمعات المحلية، ويشير العديد من الخبراء إلى أن نجاح الاتفاقية لم يكن ممكنًا دون دعم المجتمع الدولي ومؤسسات التمويل، التي قدمت دعمًا ماليًا وتقنيًا لبرامج إعادة الإعمار والتنمية في المناطق المتأثرة بالنزاع[18].
2. **التدخل الإقليمي في ليبيريا وسيراليون:** قدمت منظمة الإيكواس (ECOWAS)نموذجًا رائدًا في التدخل الإقليمي المدروس لإنهاء الصراعات المسلحة، في كل من ليبيريا وسيراليون، نجحت الإيكواس في تسهيل المفاوضات بين الأطراف المتنازعة، وإرساء آليات مراقبة وقف إطلاق النار، ودعم إنشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة بعد انتهاء النزاع، كما ساعد التدخل الإقليمي على تثبيت الأمن وتحفيز عمليات إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي، ما ساهم في تقليل احتمالية تجدد النزاع، وتوضح هذه التجربة أهمية أن يكون التدخل الإقليمي منظمًا ومبنيًا على

معرفة دقيقة بالسياق المحلي، مع التنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لضمان الاستدامة [19] .

3. **برنامج المصالحة في رواندا:** بعد الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا عام 1994، تبنت الحكومة برامج شاملة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، تهدف إلى معالجة الانقسامات العرقية وإعادة بناء الثقة بين المجتمعات، شملت هذه البرامج محاكم (Gacaca) التقليدية، والمبادرات التعليمية والمجتمعية التي ركزت على توعية المواطنين بأهمية التسامح والحوار[20]،(عباس 2025، 5–12) وقد أسهمت هذه الخطوات في تعزيز السلام المستدام، وتقليل فرص اندلاع النزاعات المستقبلية، وإرساء نموذج يمكن الاستفادة منه في دول أخرى تعاني من صراعات داخلية مماثلة، وتعكس تجربة رواندا أن التعامل مع آثار النزاع بشكل شامل، سياسي واجتماعي واقتصادي، هو مفتاح نجاح أي استراتيجية لبناء السلام[21] .

ثانيا: الإدارة المشتركة للحدود : هي أحد آفاق واستراتيجيات تعزيز بناء السلام في إفريقيا لأنها تعالج النزاعات العابرة للحدود وتدعم الاستقرار الإقليمي فهي تعمل على[22] :

1. الحد من النزاعات الحدودية: الكثير من النزاعات في إفريقيا تنشأ بسبب المطالبات الإقليمية أو الحدود غير الواضحة بين الدول، مثل النزاعات بين السودان وتشاد أو بين إثيوبيا وإريتريا. الإدارة المشتركة للحدود من خلال اتفاقيات ثنائية أو إقليمية تساعد على حل النزاعات سلمياً وتجنب التصعيد العسكري.

2. تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني: إدارة الحدود بشكل مشترك تتيح للدول التعاون في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب والتهريب والهجرة غير الشرعية، كما تفتح المجال لمشاريع تنموية مشتركة تعزز من استقرار المجتمعات المحلية على جانبي الحدود.
3. تعزيز الثقة الإقليمية: وجود آليات مشتركة لإدارة الحدود يساهم في تعزيز الثقة بين الدول والجماعات المحلية، ويخلق بيئة سياسية مستقرة تسمح بتطبيق برامج المصالحة الوطنية والتنمية المستدامة.
4. دور المنظمات الإقليمية: منظمات مثل الاتحاد الإفريقي والإيكواس تشجع على الإدارة المشتركة للحدود كجزء من الاستراتيجيات الإقليمية لبناء السلام، وهي تتضمن لجان مراقبة، ومشاريع تنموية، وبرامج لتبادل المعلومات الاستخبارية والأمنية بين الدول.

وتواجه القارة الأفريقية تحديات كبيرة في تحقيق السلام والاستقرار بسبب النزاعات المسلحة والانقسامات الاجتماعية والسياسية وضعف المؤسسات، وقد أظهرت التجارب أن جهود حفظ السلام وحدها لا تكفي، بل تحتاج المجتمعات إلى آليات شاملة لمعالجة جذور النزاعات وإعادة تأهيل الدولة والمجتمع، وفي هذا السياق تبرز استراتيجية إعادة الإعمار واستراتيجية الإنعاش[23]:

اولا : استراتيجية إعادة الإعمار:

تُعد استراتيجية إعادة الإعمار عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى إطلاق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول التي أنهكتها الحروب، لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق سلام دائم ومنع الانزلاق مرة أخرى نحو النزاعات. تواجه هذه الاستراتيجية تحديات عدة، أبرزها تذبذب الدعم الدولي وتحول أولويات المانحين

نحو أزمات أخرى، مما يؤدي أحيانًا إلى تضارب التدخلات وعدم انسجامها مع احتياجات الدول المتضررة، وغالبًا ما يتركز الدعم الدولي على تأمين الأمن الأساسي وتقديم المساعدات الإنسانية، بينما يستدعي تحقيق السلام المستدام تطوير الإدارة العامة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا جاء مفهوم "التنمية في مرحلة ما بعد النزاع"، الذي يشدد على توجيه جهود إعادة الإعمار نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة بدلاً من التركيز على الاعتبارات السياسية أو الأمنية فقط، ففي السودان، أدت عقود من النزاعات المسلحة، بما فيها الحرب الأهلية الثانية بين الشمال والجنوب، نزاع دارفور، والصراعات في النيل الأزرق وجنوب كردفان، إلى تدمير كبير للبنية التحتية، مثل الطرق، المدارس، المستشفيات، وشبكات المياه والكهرباء، فضلاً عن تعطيل المؤسسات الحكومية وارتفاع معدلات البطالة والفقر، هذه الظروف جعلت من الضروري تطبيق استراتيجية إعادة الإعمار بطريقة شاملة ومتكاملة عن طريق [24]:

- **إصلاح المؤسسات الحكومية وتعزيز سيادة القانون** :الحكومات المحلية والاتحادية بحاجة لإعادة بناء قدراتها على إدارة الموارد، تطبيق العدالة، ومكافحة الفساد، على سبيل المثال، القضاء على ممارسات المحسوبية وتحسين فعالية الوزارات يمكن أن يعزز الثقة بين المواطنين والدولة.
- **إعادة بناء البنية التحتية** : المدن والمناطق الريفية بحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل الطرق، الجسور، المدارس، والمستشفيات، وهو ما يسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وربط المناطق النائية بمراكز الإنتاج والخدمات.
- **تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة** : السودان يعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للعيش، لذا دعم مشاريع الري والزراعة الحديثة، وتشجيع

الصناعات الصغيرة والمتوسطة، يوفر فرص عمل ويقلل من الفقر، ما يحد من احتمالات اندلاع نزاعات جديدة.

- **التنسيق مع المجتمع الدولي:** التمويل الدولي متذبذب وغالبًا يتركز على أولويات المانحين، لذا يتطلب الأمر وضع خطة وطنية واضحة للأولويات، لضمان أن المساعدات تتوجه بشكل صحيح نحو المشاريع الأكثر أهمية للسودان

ثانياً: استراتيجية الإنعاش بعد الحرب:

تعتبر استراتيجية الإنعاش بعد الحرب مرحلة مكملة لإعادة الإعمار، وتركز على تهيئة الدولة لمواجهة آثار النزاع واستعادة الاستقرار على المدى الطويل، ويجب أن تتوافق هذه الاستراتيجية مع طبيعة الصراع والفئات الاجتماعية والثقافات المختلفة في الدولة المتضررة، لتكون فعالة وملائمة للواقع المحلي، وتشمل عملية الإنعاش تحديد الأهداف والأولويات والمهام، وكذلك الموارد اللازمة ومواقع تنفيذ الأنشطة، مع إدارة فعالة للموارد البشرية والمالية لضمان تحقيق النتائج المرجوة، كما تمثل خطة الإنعاش بداية سريعة للبناء طويل الأمد، إذ تنظم البرامج والمشاريع التنموية ضمن إطار وطني شامل ومتسق، وتستفيد هذه الاستراتيجية من التجارب الدولية السابقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مع مراعاة السياق التاريخي لكل تدخل بعد النزاع لضمان نجاح جهود السلام والتنمية، بعد انتهاء النزاعات المباشرة، يحتاج السودان إلى مرحلة إنعاش تركز على الجوانب الاجتماعية والسياسية، إلى جانب استمرار إعادة الإعمار، وان النزاعات الطويلة أدت إلى تهجير الملايين، وتفكيك النسيج الاجتماعي، وزعزعة الثقة بين الجماعات المختلفة، ما يجعل مرحلة الإنعاش ضرورية لتثبيت السلام ويمكن تطبيق تلك الاستراتيجية بناءً على [25] :

- **وضع خطة وطنية شاملة** :تحديد الأهداف، الأولويات، الموارد المطلوبة، ومناطق تنفيذ الأنشطة في كل ولاية أو منطقة متضررة. على سبيل المثال، التركيز على مناطق النزاع السابقة مثل دارفور لتوفير الخدمات الأساسية وإعادة الاستقرار.
- **إعادة دمج المقاتلين والنازحين واللاجئين** :برامج التدريب المهني، الدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير فرص العمل، تساعد على دمج هذه الفئات في المجتمع، وتقلل من احتمال عودتهم إلى النزاع.
- **تحسين الخدمات الأساسية** :إعادة بناء المدارس والمستشفيات، وتأمين المياه والكهرباء في المناطق المتضررة، مما يعزز ثقة المواطنين بالدولة ويعيد النسيج الاجتماعي .
- **تنظيم البرامج التنموية ضمن إطار وطني متكامل** :مراعاة الخصوصيات الثقافية والقبلية لكل منطقة، مثل المناطق العربية في شمال السودان والمجموعات الأفريقية في دارفور والنيل الأزرق، لضمان تنفيذ برامج الإنقاذ بطريقة شاملة ومتوازنة تعزز السلام المجتمعي .

وتعمل هذه الاستراتيجية على إعادة الثقة بين الجماعات المختلفة، بناء قدرات الدولة، وضمان استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يجعلها ضرورية لضمان نجاح أي جهود إعادة إعمار مستقبلية.

المحور الرابع: جهود بناء السلام في السودان

أخفقت الحكومات السودانية المتعاقبة في التعامل بفاعلية مع واقع التنوع الإثني والثقافي والديني الذي يميز المجتمع السوداني، كما عجزت عن بلورة تصور جامع لطبيعة الدولة وهويتها، وقد أصر نظام الرئيس السابق عمر البشير على تكريس هوية أحادية ذات طابع عربي–إسلامي، الأمر الذي جعل مشروع «السودان الجديد» الذي طرحه زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان الراحل جون قرنق يبدو، بالنسبة لكثيرين، بديلًا أكثر شمولًا وتعبيرًا عن تطلعات قطاعات واسعة من المجتمع. وأسهم هذا القصور في إدارة التنوع وغياب الرؤية الوطنية المشتركة في ترسيخ أنماط حكم إقصائية انعكست في اختلالات واضحة في تقاسم السلطة وتوزيع الثروة والموارد. وبناءً على ذلك، فإن تحقيق السلام المستدام في السودان يقتضي التركيز على قضايا الفئات المهمشة تاريخيًا في مناطق النزاع والمناطق المحرومة، ومعالجة الأسباب البنيوية للعنف المسلح، ولا سيما إشكاليات الهوية، والتهميش، والعلاقة بين الدين والدولة، ونمط الحكم، وتقاسم الموارد، وحقوق الأراضي، إلى جانب تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة على المستوى الوطني[26].

ولطالما عانى السودان من الصراعات منذ استقلاله عن بريطانيا عام 1956، وتعود جذور صراعات السودان المعاصر إلى تلك اللحظة من نشأة الدولة بل وحتى قبلها[27]، كان السودان أحد البلدان الغارقة في الإرث الاستعماري حتى حصلت على استقلالها من الحكم الاستعماري البريطاني عام 1956، ولكن بعد استقلالها عانت البلاد من الصراعات القاتلة لأكثر من نصف قرن فانزلقت البلاد

إلى الحرب الاهلية التي أسفرت عن مقتل الملايين وعمليات النزوح في جميع أنحاء المنطقة، وبعد حرب أهلية طويلة الأمد وعدم الاستقرار انفصلت جنوب السودان لتكون دولة منفصله عنها ، وبعد ذلك وقع السودان العديد من اتفاقيات السلام ومع ذلك فشلت العديد من تلك الاتفاقيات، وعلى الرغم من بعض النجاحات، فقد واجهت على وجه الخصوص اتفاقية السلام الشامل مخاطر كبيرة، ولا تزال الصراعات قائمة ولم يتم حلها، وبقيت دارفور ومنطقة أبيي وترسيم حدود كردفان والولايات الزرقاء النقاط الساخنة للصراع، وعلى رأس هذه المشاهد، في عام 2019 دخلت في دائرة أخرى من الصراع وعدم الاستقرار، مما أدى إلى سقوط الرئيس عمر البشير[28].

وعلى الرغم من إسهام بعض التدخلات الإقليمية في تأجيج النزاع في السودان، إلا أن دولًا إقليمية أخرى اضطلعت بأدوار تفاوضية هدفت إلى احتواء الصراع، كما في استضافة دولة جنوب السودان لجولات مفاوضات جوبا عام 2020، التي أفضت إلى توقيع اتفاق سلام بين الحكومة السودانية وعدد من الحركات المسلحة، ورغم محدودية تنفيذه، فإنه مثّل محاولة سياسية لفض النزاع. كما ساهم الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيقاد في دعم الحوار السياسي، وإن ظل تأثيرهما محدودًا بفعل الانقسامات الداخلية وتعنت أطراف الصراع، وعلى الصعيد الدولي، أسهم التنافس بين القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة وروسيا، في تعقيد المشهد السوداني وزيادة حدة التوترات، سواء عبر السياسات المتبعة أو

العقوبات الاقتصادية التي أضعفت الاقتصاد السوداني وعمّقت الانقسامات الاجتماعية والسياسية، ورغم ذلك برزت مساعٍ دولية للحد من العنف، تمثلت في أدوار الاتحاد الإفريقي وبعثة الأمم المتحدة في حماية المدنيين ودعم العملية السياسية، إلى جانب الجهود الإنسانية التي قامت بها المنظمات الدولية للتخفيف من آثار النزاع على السكان المدنيين، وإن الاتفاق المشترك الأخير واتفاقيات السلام اللاحقة الأخرى فشلوا في تحقيق أهدافهم وحولوا السودان إلى ساحة معركة للصراع وعدم الاستقرار، وكان اخرها ما حدث في مدينة الفاشر في شمال اقليم دارفور من احداث مأسوية في اكتوبر عام 2025 [29] .

ويمكن القول إن أزمة السودان تعود بالأساس إلى فشل النخب السياسية في إدارة التنوع وغياب مشروع وطني جامع، ما أدى إلى استمرار الصراع عبر حلول جزئية لم تعالج جذوره، وعليه فإن تحقيق السلام المستدام يظل مرهونًا بإرادة سياسية حقيقية لإعادة بناء الدولة على أسس المواطنة والعدالة ومعالجة الاختلالات البنيوية.

الخاتمة:

تواجه قارة أفريقيا، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، تحديات متزايدة في مجال بناء السلام، نتيجة لتراكم النزاعات المسلحة، والانقسامات السياسية والاجتماعية، وضعف المؤسسات الحكومية، وتفاوت توزيع الموارد، وتعد السودان

مثالاً واضحًا على هذه التحديات، حيث أدت النزاعات المستمرة، بما في ذلك أزمات دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، إلى تدمير البنية التحتية، وزعزعة الاستقرار الاجتماعي، وتهجير الملايين من السكان، مما زاد من صعوبة تحقيق السلام المستدام، وتشير التجارب الدولية إلى أن جهود حفظ السلام وحدها لا تكفي لضمان الاستقرار، إذ تحتاج الدول إلى تبني استراتيجيات شاملة لبناء السلام تتعامل مع الجذور العميقة للنزاعات وتعيد تأهيل الدولة والمجتمع. في السودان، يمكن أن تلعب استراتيجية إعادة الإعمار دورًا أساسيًا في إصلاح المؤسسات الحكومية، وإعادة بناء البنية التحتية، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، بينما تركز استراتيجية الإنعاش بعد الحرب على إعادة دمج المقاتلين والنازحين، وتحسين الخدمات الأساسية، وتنظيم البرامج التنموية ضمن إطار وطني متكامل، ومن خلال دمج هاتين الاستراتيجيتين، يمكن للسودان معالجة الأسباب الهيكلية للنزاعات، وتعزيز التنمية الشاملة، وبناء مجتمع قادر على الصمود أمام الأزمات المستقبلية، مما يجعل السلام أكثر استدامة وفعالية، إن نجاح أي جهود مستقبلية في بناء السلام يتطلب التزامًا طويل الأمد من الدولة، والمجتمع الدولي، ومنظمات المجتمع المدني، لضمان إعادة الاستقرار وتعزيز التنمية المستدامة في السودان وفي قارة أفريقيا ككل.

الهوامش

(1) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح بيروت: دار الكتاب العربي ، ١٩٨١، ص ٦٦.

(2)محي الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ج، بيروت: دار بيروت: دار الجيل، ١٩٥٢، ص ١٣٢

(3) John Paul Lederach, Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies, United States Institute of Peace Press, Washington, 1997, p. 23.

(4)أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979، ج3، ص 140.

(5)Boutros Boutros-Ghali, An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peace-keeping, United Nations, New York, 1992, p. 11.

(6) مناسك عبد الوهاب حكمت ، استراتيجيات بناء السلام والاستقرار الاقليمي العراق أنموذجاً ، مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية ، بيت الحكمة ، العدد 49 ، 2024 ، ص 249.

(7) احمد طارق ياسين المولى ، اثر اتفاقيات حقوق الانسان في بناء السلام ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، عدد خاص ، حزيران 2022 ، ص 75-76.

(8)Roland Paris: At Wars End: Building Peace after Civil Conflict ,paris, 2004.p38.

(9) كلتومة بن دادة ، تحديات بناء السلم في افريقيا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، المجلد 8 ، العدد2 ، 2021 ، ص422-423.

(10)United Nations, Report of the Secretary-General on the deployment of the African Union-United Nations Hybrid Operation in Darfur (UNAMID), S/2007/307, New York: United Nations Security Council, 2007.

(11) نبيل زكاوي، معضلة الأمن في إفريقيا: هياكل الأزمة وفرص الإصلاح، مركز الجزيرة للدراسات، 19 تشرين الاول 2021 ، ص 5.

(12) دوزي وليد، النزاع الإثنو-قبلي في دارفور: ديناميكيته ومآلاته، مجلة السياسة العالمية، الجزائر، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2023 ، ص 255-260.

(13)African Union Transitional Justice Policy (AUTJP), African Union Commission, 2019.

(14)مصطفى خواص، الصراعات المعاصرة في إفريقيا: الجذور والتحديات وبناء السلام، مجلة قراءات افريقية، العدد 54، 2022 ، ص 42-43.

(15) عبد السلام جحيش، سليمان ابكر محمد، دور الاطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في اقليم دارفور 2003-2014، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا، 2018، ص66-74.

(16)Global Terrorism Index 2024, The Institute for Economics & Peace (IEP), Feb 2024.

(17) IGAD Secretariat. Report on the Implementation of the Juba Peace Agreement in Sudan. Djibouti: Intergovernmental Authority on Development, 2021.

(18) مفاز ابراهيم داود، دور الامم المتحدة في بناء السلام: جنوب السودان انموذجا، مجلة الفكر القيادي للبحوث والدراسات، الامانة العامة لمجلس الوزراء/المعهد العالي لأعداد وتأهيل القادة، المجلد 2، العدد 6 ، 2025، ص269-270.

(19)Muggah Robert, The Political Economy of Statebuilding in Africa: Conflict and Cooperation. London: Routledge, 2013.

(20). يوسف علاء عباس ، استراتيجيات بناء السلام في افريقيا : رواندا انموذجاً ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد 2025 ، ص 5-12.

(21)Murithi Timothy. The African Union and the Quest for Peace in Africa. London: Zed Books, 2017.

(22). مسودة استراتيجية الاتحاد الافريقي للإدارة المتكاملة للحدود ، الاتحاد الافريقي ، اديس ابابا، ، ط1 ، يونيو 2020، ص5-10.

(23)سارة شكر احمد، استراتيجيات بناء السلام في المجتمعات ما بعد الثورات: مصر انموذجا، مجلة بيت الحكمة، دراسات سياسية واستراتيجية، المجلد ، العدد 46 ، 2023 ،ص 164-165.

(24) United Nations Development Programme (UNDP). Annual Report 2023. UNDP, 2023.

(25) World Bank. Sudan Economic Update, May 2025. World Bank, 2025.

(26) مصطفى دردق، مسارات التغيير: عملية بناء السلام فى السودان الواقع والمأمول ، المجلة العربية للدراسات السياسية والامنية، جامعة علي لونيسي –البليدة، الجزائر، العدد 13، 2021، ص 190.

(27) Interpeace – Principles for Peace Initiative, Sudan Case Study, prepared by TRIAS Consult and Christelle Mestre, August 2024, p8.

(28) Wallelign Zelalem Getie, "Challenges of Peacebuilding in the Global South: Taking Sudan as a Case Study," Journal of African Conflicts and Peace Studies 6, no. 1 (2024), p6.

(29) محمد عبد الله التير واخرون ، الحرب الاهلية في السودان وفرص بناء السلام، المجلة الليبية للدراسات الاكاديمية المعاصرة، المجلد 3 ، العدد 2، 2025، ص 108.